

Dissolution d'une société - Le jugement la prononçant mais non suivi de liquidation n'interdit pas une demande en partage des bénéfices issus de la poursuite de l'exploitation (Cass. com. 2013)

Identification			
Ref 52580	Juridiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 184/2
Date de décision 20130328	N° de dossier 2011/2/3/104	Type de décision Arrêt	Chambre Commerciale
Abstract			
Thème Dissolution, Sociétés		Mots clés قرارات محكمة النقض, Tenue de comptabilité, Société, Rejet, Poursuite de l'exploitation, Partage des bénéfices, Liquidation, Expertise judiciaire, Droit de l'associé, Dissolution de société, Autorité de la chose jugée, Appréciation souveraine des juges du fond	
Base légale		Source	

Résumé en français

Justifie légalement sa décision la cour d'appel qui, pour condamner un associé à verser à son coassocié sa part des bénéfices issus de l'exploitation de biens sociaux postérieurement au jugement prononçant la dissolution de la société, se fonde sur un arrêt ultérieur, revêtu de l'autorité de la chose jugée, ayant déjà statué en ce sens pour une période antérieure. Ayant par ailleurs souverainement apprécié les conclusions de l'expertise judiciaire qu'elle avait ordonnée pour chiffrer lesdits bénéfices, notamment en l'absence de comptabilité régulière tenue par l'exploitant, son arrêt n'encourt pas la censure.

Texte intégral

و بعد المداولة طبقا للقانون.

حيث يستفاد من مستندات الملف ومن القرار المطعون فيه المذكور اعلاه أن المطلوب علي (أ.) تقدم بمقال مفاده: أنه في شركة مع

الطرف المدعى عليه في مقهى وفيللا وبقعة أرضية ، وسبق أن استصدر قرارا استئنافيا بتاريخ 87/7/6 قضى لفائدته بمبلغ 170.941,00 درهم كواجب من الأرباح عن استغلال المحلات موضوع الشركة بين الطرفين، وأن جميع الممتلكات بيد الطرف المدعى عليه، واضطر مرة أخرى إلى استصدار قرار استئنافي بتاريخ 92/5/11 قضى بتحديد واجب الاستغلال عن المدة من ماي 86 إلى 89/6/30 في مبلغ 76.206,53 درهم، ملتصقا بالحكم بإجراء محاسبة عن الفترة المتراوحة ما بين يوليوز 89 الى تاريخ انجاز مهمة الخبير عن المقهى المسماة (ص.) والفيللا والأرض الفلاحية المشتركة، والأمر تمهيدا بتعيين خبير لتحديد دخل الممتلكات المذكورة وأرباحها ونصيب المدعي من الربح الصافي، والحكم بتعويض مسبق لا يقل عن 60.000 درهم، وبعد جواب المدعى عليهما بكون الدعوى في مواجهة العربي (إ.) مباشرة والحال أنه لا علاقة له به حسب عقد الشركة. كما أن الأمر يتعلق بالبراءة وليس بشركة وان المدعي لم يدل بعقد الشركة ومدى استيفائه للشروط القانونية وأنه استغل عثوره على عقد بينهما (المدعى عليهما) يتعلق بأملك في فرنسا، وقام باستصدار حكم لفائدته، وأن القرار الاستئنافي تم تنفيذه عن طريق الشيك الذي سلمه للسيد رئيس مصلحة كتابة الضبط وتنفيذا للقرار المذكور. كما ان عقد الشركة تم فسخه بمقتضى حكم ابتدائي عدد 91/1521 ورغم ذلك قام المدعي باستصدار قرار قضى لفائدته بأداء نصيبه في الأرباح. وقد تقدمت بدعوى لاسترجاع المبالغ المحكوم بها لفائدة المدعي صدر فيها حكم بإجراء بحث وأنه لا وجود للشركة. كما أن البقعة الأرضية لا يملك فيها المدعي أي جزء وكذلك المقهى والفيللا وعقب المدعي بأن الشركة ثابتة بقرار استئنافي وانه من حقه المطالبة بالمحاسبة مادام الفسخ لم يتم، وبعد اجراء خبرة لتحديد دخل الأرض الفلاحية والفيللا والمقهى وتحديد نصيب المدعي، صدر الحكم على المدعى عليه أحمد (إ.) بأدائه لفائدة المدعي مبلغ 59.700 درهم عن نصيبه في الاستغلال ومبلغ 95.833,33 درهم كتعويض عن عدم تمكنه من نصيبه من ثمن بيع الفيللا عن المدة من ماي 99 الى دجنبر 08 قضت محكمة الاستئناف التجارية باعتبار الاستئناف المقدم من طرف السيد علي (أ.) جزئيا، وتعديل الحكم المستأنف، وذلك برفع المبلغ المحكوم به للمستأنف الى 144.408,33 درهم نصيبه في استغلال المقهى والأرض الفلاحية عن المدة من 89/7/1 الى متم شهر يونيو 05 ونصيبه في استغلال الفيللا من 89/7/1 الى 99/5/28 وتأييده في الباقي، وبرد الاستئناف المقدم من طرف السيد أحمد (إ.)، وفي الطلب الاضافي برفضه بمقتضى قرارها المطلوب نقضه .

حيث ينعى الطاعن على القرار في الوسائل الأولى والثانية والثالثة مجتمعة خرق الفصل 451 ق ل ع . انعدام التعليل، خرق القواعد الجوهرية خرق الفصل 359 ق م م بدعوى أنه أثار في جميع مراحل الدعوى انه صدر قرار استئنافي عن استئنافية أسفي بتاريخ 89/6/29 ملف 87/1456 قضى بفسخ الشركة القائمة بين الطرفين إلا أن القرار اكتفى بالتعليل < إلا أنه خلافا لما اعتمده القرار فإن صدور قرار استئنافي اكتسب قوة وحجية الشيء المقضي به طبقا للمادة 451 ق ل ع لا يمكن تجاهله أو إلغاؤه إلا بصور قرار آخر يقضي بإلغائه أو بطلانه، وبقي منتجا لآثاره بين الطرفين ومكتسبا لحجته وقوة الشيء المقضي به طبقا للمادة 451 ق ل ع. كما أن القرار اعتبر أن السبب في عدم تنفيذ القرار المذكور القاضي بفسخ الشركة انما يعود الى كونه لم يتقدم بالاجراءات الرامية الى الزام السيد علي (أ.) بتنفيذه أو أنه دعاه الى ذلك فرفض إلا أنه خلافا لما ذكر فإن الطالب لا يمكنه مباشرة اجراءات فسخ الشركة ويستحيل عليه ذلك استحالة مادية وقانونية للأسباب الآتية : كون المدعي هو الذي تقدم بطلب الفسخ وهو المستفيد من القرار وأن رئيس كتابة الضبط لا يمكنه تسليمه النسخة التنفيذية باعتباره الطرف المدعى عليه والمحكوم عليه، ولكونه لم يتقدم بأي طلب مضاد أو إضافي او مقاصة يقضي بالفسخ اثناء المناقشة، وان اجراءات الفسخ لا تباشر الا من طرف صاحب المصلحة والصفة الصادر الحكم لفائدته وبناء على طلبه، وأن غياب تنفيذ فسخ الشركة خارج عن إرادته، وعقب الاثبات يرجع الى الطرف المستفيد والقاضي الابتدائي كان ملزما بإشعار المدعي باعتباره المستفيد من الحكم لاستفساره عن طلب تنفيذ القرار موضوع الفسخ للتأكد من المرحلة التي وصلت اليها مسطرة التنفيذ والمدعي في معرض دفعه يؤكد أن القرار أكد على فسخ الشركة، ولم يتم هذا الفسخ سواء بإجراء قسمة نهائية أو بيع اجمالي لممتلكات الشركة إلا أنه لم يتطرق الى المدعي لم يتقدم بأي وثيقة تؤكد حصول الطالب على حكم يقضي بإيقاف تنفيذ مسطرة الفسخ قصد تحميله عبء الاثبات أو القول باستمرارية الشركة كما انه وجه الى المدعي انذارا توصل به بتاريخ 08/8/15 يشعره بضرورة مواصلة اجراءات التنفيذ لمسطرة الفسخ للشركة وتصفيتها إلا أن محكمة الاستئناف في قرارها اعتبرت ان الانذار ليس له تأثير على الدعوى لكون الأمر يتعلق بواجب الاستغلال وخلافا لما اعتمده القرار فإن تعليله يتناقض مع التعليل المعتمد في الحكم التمهيدي الصادر عن نفس المحكمة بتاريخ 08/4/21 الذي يؤكد أنه لا يوجد بالملف ما يفيد أن الطاعن قام بالاجراءات الرامية الى إلزام المدعي بتنفيذ القرار القاضي بفسخ

الشركة أو أنه دعاه الى ذلك وهو تعليل متناقض التعليل القرار المطعون فيه خصوصا وانه أكد في جميع المراحل كون المدعي اكتفى بتنفيذ الشق الاول من قرار الفسخ والمتعلق بالأداء وأهمل المطالبة بتنفيذ الشق الثاني المتعلق بالفسخ وبذلك فإنه لم يكن ملزما بتوجيه أي اشعار أو اذار الى المدعي المستفيد من القرار لتنفيذه خلافا لما اعتمده القرار وان توجيه الاشعار اليه بتاريخ 08/8/15 يؤكد سوء نية المدعي في الامتناع من تنفيذ مسطرة اجراءات فسخ الشركة حتى يتمكن من مطالبته في كل فترة بواجبات الاستغلال وأن هناك تناقضا في التعليل بين الحكمين التمهيدي والقطعي مما يعرض القرار للنقض .

لكن حيث إن محكمة الاستئناف التجارية التي عللت قرارها < > مما تكون معه المحكمة قد اعتمدت في قضائها القرار الاستئنافي القاضي بأداء واجبات الاستغلال عن فترة سابقة للفترة المطلوبة، الحائز لحجية الأمر المقضى به وهو تعليل لم تتناوله أسباب النقض بالمناقشة والانتقاد وهو كاف في تبرير ما انتهت اليه ، مما يبقى معه التعليل المنتقد المتعلق العلة التي جاء فيها < > تعليقك زائد يستقيم القرار بدونها وتكون أسباب النقض المذكورة غير جديرة بالاعتبار .

وينعى على القرار في الوسيلة الرابعة تحريف مقتضيات الفصول 64 و 65 و 66 و 359 من ق م م . وانعدام التعليل وخرق القواعد الجوهرية، بدعوى < > إلا أنه خلافا لما اعتمده فإن ما يمكن ملاحظته مبدئيا على هناك وثائق تؤكد قيمة المعاملات والضرائب المؤداة والأرباح الصادرة كان من المفيد على الخبير مناقشة هذه الوثائق وتوضيح الأسباب المعتمدة في استبعاده لها وعدم الجواب عليها الشيء الذي يؤكد خرقه لحقوق الدفاع وأن الاستنتاج الشخصي المعتمد من الخبير جاء خاليا من أي سند قانوني أو وثيقة رسمية وكان على الخبير ان يتقدم إلى مصلحة الضرائب بمدينة أسفي لتحري مصادقية الوثائق الضريبية المسلمة له ويتأكد من صحتها ومطابقتها للواقع . كما أنه كان يتوفر على كافة البيانات قصد الاطلاع على السجلات الضريبية لدى الطالبين لكي يتأكد من المداخل الحقيقية لجميع العناصر موضوع الشركة. وأنه تقدم ب 51 وثيقة لوصولات الضرائب المؤداة من سنة 89 الى 2004، والأرباح السنوية للمقهي لا تتجاوز 10.474 درهم والخبير جاء بطريقة مبتكرة لحساب مداخل المقهي إذ قسم المحاسبة على ثلاث مراحل دون اعتماده أي وثيقة أو سند قانوني لهذا التقييم الذي جاء مخالفا للوصولات الضريبية والتصريحات الضريبية التي تقدم بها الطالبان ورفض الأخذ بها مع العلم أنها وثائق رسمية لا يمكن الطعن فيها إلا بالزور. وكما أكد الخبير السابق في المرحلة الابتدائية فإن هذه المقهي شعبية تقع في منطقة تعرف وجود عدد كبير من المقاهي المنافسة ولا تتوفر على بنيات متطورة جديدة أو تجهيزات حديثة ولا تعرف أي مداخل مهمة، وهذا ما جعله يحدد مبلغ 1500 درهم كدخل شهري. مما يجعل هذه الخبرة غير قائمة على أساس ويتعين استبعادها والامر بإجراء خبرة مضادة، وفيما يخص مداخل الفيلا فإنه خلافا لما اعتمده الخبير فإن الضرائب الحضرية والضريبة عن النظافة للفيلا بحي أنس لا يتجاوز مبلغ 3042 درهم سنويا وإثبات ذلك تقدم بسبعة وصولات أداء الضريبة مما يثبت أن القيمة الكرائية الشهرية أو قيمة استغلال الكراء الشهري لا تتجاوز 6000 درهم سنويا خصوصا وان الفيلا كانت مخصصة للسكن وليس للكراء، وأن تحديد الخبير للسومة الكرائية للفيلا في 2000 درهم مخالف للواقع والقانون والوصولات الضريبية، وفيما يخص المداخل الصافية للأرض الفلاحية، فإن الخبير اعتبر أن هذه الأرض لها مداخل خلافا لما اعتمده الخبير الأول الذي أكد أنها أرض عارية معدة للفلاحة البورية وغير مستغلة وليست لها مداخل وتقدم ب 51 وثيقة رفقة مذكرته بجلسة 09/2/2 إلا أن محكمة الاستئناف استبعدتها من المناقشة ولم تعلق سبب رفضها مما يعد خرقا لحقوق الدفاع يعرض القرار للنقض.

لكن حيث إن محكمة الاستئناف أمرت بإجراء خبرة حسابية بواسطة الخبير أحمد (ل.) الذي قام بإجراء العمليات الحسابية اللازمة على الوثائق المقدمة له والمعلومات المحصل عليها وإجراء التحريات اللازمة في غياب مسك الطالب لدفاتر محاسبة بانتظام محدد المداخل الصافية الناتجة عن استغلال كل من المقهي والفيلا والأرض الفلاحية موضوع الشركة، وكذا المداخل الخام لها وواجبات الاستغلال عن فترة المحاسبة، وخلص إلى تحديد نصيب المطلوب من المداخل الصافية لكل من العقارات المذكورة والى تاريخ بيع الفيلا في مبلغ 144.408 درهم وكونت قناعتها من الضريبة والوصولات الضريبية ومن كون الخبير حدد نصيب المستأنف بناء على مجرد استنتاج شخصي بأنه بالرجوع الى تقرير الخبرة يتضح أن الخبير المنتدب من طرف هذه المحكمة حدد المداخل الصافية عن استغلال المقهي في مبلغ 250.800 درهم عن المدة من 89/7/1 الى متم يوليو 05 بعدما قام بخصم مصاريف الاستغلال التي حددها في مبلغ 456.000 درهم . كما حدد المداخل الصافية للفيلا عن المدة من 89/7/1 الى 99/5/25 في مبلغ 160.500 درهم بعدما قام بخصم مبلغ

107.000 درهم الممثل لمصاريف الصيانة والرسوم الضريبية من المداخيل الخام. كما حدد المداخيل الصافية الناتجة عن استغلال الأرض الفلاحية في مبلغ 21.925 درهم بعد خصم مبلغ 21.925 درهم عن مصاريف الاستغلال << مضيضة >> معتبرة أن الخبير أخذ بعين الاعتبار لما حدد مداخيل الأرض الفلاحية والفيلا والمقهي مصاريف الاستغلال . مما تكون معه المحكمة خلاف ما يتمسك به الطالب قد عللت قرارها تعليلا كافيا غير خارق لأي مقتضى وتكون الوسيلة غير جديرة بالاعتبار ./.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض برفض الطلب وبتحميل الطالب الصائر.